"تأثير الفساد على تمتع الإنسان بحقوقه الأساسية"

مقدم إلى ملتقى المبادرة العربية لمكافحة الفساد

والمزمع عقده في الجامعة الأردنية /عمان في النصف الأول – شباط – 2019

الملخص :

يعد الفساد بكل أشكاله وصوره من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان، حكومات وشعوب، ويهدد أمن المجتمعات وحياتها واستقرارها، ويعيق عمليات النهوض والبناء والتطور والتنمية، حيث يدمر الفساد الاقتصاد وقدرة الدولة المالية، ويهدد وينتهك حقوق الإنسان المنصوص عليها دستوريًا، فتصبح صعبة المنال من قبل الأفراد، سهلة الانتهاك من قبل الفاسدين.

والفساد بكل أنواعه، آفة قاتلة وظاهرة مقيتة لا يكاد يخلو منها مجتمع سواء كان غنيا أو فقيرا متعلما أو أميا، قويا أو ضعيفا، فهو يعبر عن الجشع والطمع، والانتهاك للحقوق الدستورية وقدرة الأفراد على التمتع بها.

وجدير بالذكر، أن العالم يحتفل في اليوم التاسع من ديسمبر باليوم الدولي لمكافحة الفساد ليحشد العالم نحو هدف مكافحة الفساد الذي يلتهم الأوطان ويدمر الحضارات والدول مثل السرطان ان لم يتم مكافحته بسرعة سيتفشى وينتشر ويصعب استئصالة الا بثمن باهض جداً، وفي اليوم التالي لليوم الدولي لمكافحة الفساد يحتفل العالم باليوم الدولي لحقوق الإنسان والذي يوافق العاشر من ديسمبر هذا التتابع والربط بين مكافحة الفساد وحقوق الإنسان يوضح بما لايدع مجال للشك بأن الفساد هو انتهاك صارخ لحقوق الإنسان ومكافحته هي أهم وسائل إيقاف الانتهاكات .

و بمطالعة حقوق الإنسان الأساسية الذي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الانسان نجد أن الفساد مثال صارخ وواضح لانتهاكات تلك الحقوق الذي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وبناء على ذلك، نؤكد على أهمية التركيز على ثنائية حقوق الانسان ومكافحة الفساد لأن الفساد هو اهم منابع انتهاك حقوق الانسان ولن يتحقق انجاز لحقوق الانسان مالم يتم تجفيف منابع الفساد

الذي تتنهك حقوق الانسان وحرياته وتشجع على بيئة خالية من حقوق الانسان ليستطيع الفساد الاستمرار والاستقرار .

ان حماية ورعاية و إعمال حقوق الإنسان واجب أصيل على كل دولة، غير أن الفساد المنتشر في كافة المؤسسات المنوط بها إعمال هذه الحقوق حد، و الى حد كبير، من قيامها بهذا الواجب، ومنعها من تحقيق الإعمال الحقيقي لحقوق الإنسان و قد أشار العديد من المختصين في مجالات حقوق الإنسان ومجالات الفساد، إلى المبادئ المشتركة بين هدف إعمال حقوق الإنسان وهدف مكافحة الفساد، والتي تدفع كذلك باتجاه تعميق العمل على خلق حالة من التوازن المنشود بين إعمال حقوق الإنسان ومكافحة الفساد، كمبدأ الشفافية، ومبدأ المساواة وعدم التمييز، ومبدأ المشاركة، فضلاً عن أن الشفافية والمساءلة مبدآن من المبادئ الرئيسية لنهج التنمية الذي يرتكز على حقوق الإنسان، وهما أيضا عنصر جوهري لنجاح استراتيجيات مكافحة الفساد.

كما تظهر أهمية دراسة العلاقة بين حقوق الإنسان والفساد من جانبين: الجانب الأول انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن فعل الفساد في قطاع الصحة أو التعليم أو خلافه، والجانب الثاني، انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن التدابير والإجراءات المتخذة لمكافحة الفساد. فرغم الحاجة إلى مكافحة الفساد، فإن الحاجة إلى خلق توازن بين تدابير مكافحة الفساد وحقوق الإنسان، دفع إلى مراجعة العلاقة بين حقوق الإنسان ومكافحة الفساد، هذا الأمر الذي لم يكن معهودا في السابق لدى المؤسسات الدولية والاتفاقيات والإعلانات المتعلقة بحقوق الإنسان، ولاسيما أن من شأن مكافحة الفساد في هذا الجانب أو ذاك، أن تؤدي بالنتيجة إلى تحسين مستوى الحق المقدم للإنسان، وإلى تمكين الدولة من إعمال حقوق الإنسان المختلفة، وتقديمها بأعلى مستوى ممكن. غير أن اتخاذ تدابير مشددة في مكافحة الفساد، أدت في كثير من الأحيان إلى تجاوز أجهزة الدولة لحقوق الإنسان، وأصبحت هذه التجاوزات تغلف بإطار قانوني، و أصبحت العديد من القوانين الخاصة بمكافحة الفساد، أو مكافحة غسيل الأموال، تتضمن نصوصا قد لا تنسجم مع المواثيق الدولية، التي انضمت لها الدولة بشأن حقوق الإنسان، وحرياته العامة المختلفة، أو مع الدستور فيها.

وهذا ما سوف نتناوله من خلال هذه الدراسة بشكل اوسع باتباع أسلوب المنهج التحليلي.

وهنا نطرح السؤال التالي :

ما مدى العلاقة بين الفساد و انتهاك حقوق الانسان؟ وبناء على ذلك سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى محواريين كما يلي:

المحور الأول: الفساد وحقوق الانسان على الصعيد المحلي والدولي.

المحور الثاني : اهمية الربط بين الفساد والتمتع بحقوق الإنسان الأساسية "الاثار والنتائج" .

المحور الأول

علاقة حقوق الإنسان بمكافحة الفساد على المستوى الدولي والوطني

نتطرق في هذا المحور لدراسة الحالة الدولية بهذا الشأن ومن ثم نصعد على الحالة الوطنية ومدى معالجتها لهذه القضية.

أولا : علاقة حقوق الإنسان بمكافحة الفساد على المستوى الدولي

وتعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد، على أنه "سوء استعمال المرء للسلطة التي اؤتمن عليها لتحقيق مكاسب خاصة".[1]

ومفهوم حقوق الإنسان بوصفها حقا طبيعيا، لا يستطيع أحد تقييدها، ويعرف الفقيه **رينيه كاسان** أحد صائغي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأنه: "فرع خاص من فروع العلوم الإجتماعية يختص بدراسة العلاقات القائمة بين الأشخاص وفق مقتضيات الكرامة الإنسانية بتحديد الحقوق والرخص الضرورية لإزدهار شخصية كل كائن إنساني.[2]

وفي تعريفه المقصود بحقوق الإنسان، أشار مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، إلى أن حقوق الإنسان، حقوق متأصلة في جميع البشر، مهما كانت جنسياتهم، أو مكان إقامتهم، أو نوع جنسهم، أو أصلهم الوطني أو العرقي، أو لونهم، أو دينهم، أو لغتهم، أو أي وضع آخر، وجميع هذه الحقوق مترابطة، ومتآزرة، وعالمية، وغير قابلة للتجزئة أو التصرف، ومن شأن تحسين أحد الحقوق أن ييسر الإرتقاء بالحقوق الاخرى. وبالمثل، فإن الحرمان من أحد الحقوق يؤثر بشكل سلبي على الحقوق الأخرى. كما تتحمل الدول بالتزامات وواجبات، بموجب القانون الدولي، باحترام حقوق الإنسان وحمايتها والوفاء بها، ويعني الإلتزام بالاحترام، أنه يتوجب على الدول أن تمتنع عن التدخل في التمتع بحقوق الانسان أو تقليص هذا التمتع.

---

[1] تقرير اللجنة الإستشارية التابعة لمجلس حقوق الإنسان المرحلي، عن مسألة آثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان،)جنيف: مجلس حقوق الإنسان، الدورة السادسة والعشرون، 023

[2] . أحمد كاظم وأسامة خلف، تداعيات ظاهرة الفساد المالي والإري على حقوق الا نسان في العراق، العراق: مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 23-2012 ، ص011.

والالتزام بحماية حقوق الإنسان، يتطلب من الدول أن تحمي الأفراد والجماعات من انتهاكات حقوق الإنسان، أي هذا الالتزام يوجب على الدول أن تتخذ إجراءات إيجابية لتيسير التمتع بحقوق الإنسان الأساسية[3].

و صنفت حقوق الإنسان بحسب ما خلصت إليه عملية تصنيف هذه الحقوق إلى الجيل الأول، وهي الحقوق المدنية و السياسية، وحقه في محاكمة عادلة، وحقه في سلامته الجسدية، وحقه في الحياة، وحقوق الإنسان من الجيل الثاني وهي الحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية، كالحق في العمل، والحق في التعليم، والحق في الصحة، والحق في السكن. وحقوق الإنسان من الجيل الثالث كالحق في التنمية، والحق في بيئة نظيفة.

وما يمكن استقاؤه من هذين التعريفين (الفساد وحقوق الإنسان) هو أن انحراف الموظف العام في أدائه لوظيفته، عن النهج الذي يجب أن يقوم به بإرادته، من شأنه أن يخلق حالة من الفساد، وفي نفس الوقت ينتهك حق الإنسان في التعليم أو الصحة أو العمل أو غيرها.

وبالتالي، فإن انتهاكات حقوق الإنسان في المجمل، قد تعتبر من قبيل الفساد، وإن حالات الفساد من شأنها أن تؤدي إلى حرمان الإنسان من الحصول على حقوقه المختلفة وفي هذا يأخذنا الحديث عن دور الأمم المتحدة في مراجعة العلاقة بين الفساد وحقوق الإنسان من جهة وكيفية مكافحة الفساد مع صون حقوق الإنسان من جهة أخرى.

أ. دور الأمم المتحدة في مراجعة العلاقة بين الفساد وحقوق الإنسان:

في عام 2003، عينت اللجنة الفرعية السابقة المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايته، مقرراً شاملة عن الفساد وتأثيره على التمتع التام بحقوق الإنسان، وبصفة خاصة الحقوق الإقصادية والاجتماعية والثقافية، وانتهت هذه الولاية في عام 2006.

([3]) مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، منشور بتاريخ 34 حزيران 0236 على الموقع الإلكتروني للمكتب .http://www.ohchr.org/AR/Issues/Pages/WhatareHumanRights.aspx

عقد مجلس حقوق الإنسان في آذار 2013 حلقة نقاش بشأن آثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان، وطلب من لجنة الخبراء الإستشارية التابعة له، أن تقدم للمجلس في دورته السادسة والعشرين في حزيران 2014 ، تقريرا قائما على البحث بشأن مسألة آثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان، وأن تقدم توصيات بشأن الكيفية التي ينبغي أن ينظر بها المجلس وهيئاته الفرعية في هذه المسألة.

ب. تدابير مكافحة الفساد وحقوق الإنسان (مكافحة الفساد مع صون حقوق الإنسان):

إن مكافحة الفساد مسألة غاية في الأهمية من أجل إعمال حقوق الإنسان بفاعلية، وتمكين الناس من الحصول على حقوقهم السياسية والمدنية والإقتصادية المختلفة، غير أن مسألة التدابير التي يمكن اتخاذها لمكافحة الفساد، كالمراقبة، والتنصت، وكشف السرية المصرفية، قد تثير إشكالات مختلفة حول مدى احترام هذه التدابير لحقوق الإنسان، فالإرهاب خطر يجب مواجهته بقوة، لكن يجب احترام حقوق الإنسان في الوقت ذاته، وهذا ما أصبحت تتنبه له المؤسسات والمؤتمرات الدولية.

كمؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وارساء الحكم السديد وحقوق الإنسان 2006 ،والقمة الإفريقية المنعقدة في شهر كانون الأول من العام 2016 ،التي أخذت تسمية "الإرهاب وحقوق الإنسان."[4]

ثانيا : علاقة حقوق الإنسان بالفساد على المستوى الوطني

إن الربط بين حقوق الانسان والفساد على المستوى الوطني، كان أحسن حالا منه على المستوى الدولي ، فعلى الرغم من حداثة قيام "الدولة" الفلسطينية في العام 1993 وحداثة تشكيل فلسطين

---

[4]() الأمم المتحدة–الجمعية العامة، مذكرة مقدمة من مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تحيل إلى مجلس حقوق الانسان تقرير مؤتمر الأمم المتحدة وارساء الحكم السديد وحقوق الانسان وارسو 8 و9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 ،) منشور على الموقع الالكتروني .. org.un.www :وكذلك: مجدي حلمي، مقالة بعنوان "الارهاب وحقوق الانسان" منشورة على صحيفة الوفد المصرية على الموقع الإلكتروني http://alwafd.org

لهيئة مستقلة لحقوق الإنسان في العام 1993، وحداثة وضع قانون لمكافحة الفساد في العام 2005 ،وحداثة إنشاء هيئة مكافحة الفساد في العام 2010.

إلا أن التنبه للعلاقة بين حقوق الإنسان والفساد على المستوى الوطني، كان مأخوذا في الاعتبار إلى حد ما ولا سيما من وضع القانون الأساسي في العام 2002 الذي يأخذ حكم الدستور و الذي يتوجب على كل القوانين عدم مخالفته علما ان من أبرز القضايا التي تضمنها هذا القانون، هي النصوص الحامية لحقوق الإنسان وحرياته العامة، كما نصت المادة (31) منه على إنشاء هيئة مستقلة لحقوق الإنسان، وتركت للقانون الخاص بهذه الهيئة أمر تحديد مهامها واختصاصاتها.

و بمراجعة دقيقة للخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للأعوام 2015–2018 يظهر أنها ذكرت وبطريقة غير ممنهجة، وغير عميقة حقوق الإنسان أو حقا من حقوق الإنسان، كالمحاكمة العادلة.

وقد تضمن ملخص للخطة المذكورة، أن من المبادئ الأساسية التي انطلقت منها هذه الإستراتيجية، موضوع "حقوق الإنسان، إلى جانب أمور أخرى، فأشارت في المبدأ الثاني والثالث والخامس، إلى "تعزيز مفاهيم واحترام حقوق الإنسان لكل مواطن"، و"تعزيز استقلالية القضاء، وحق المواطن في محاكمة عادلة"، وأشارت إلى "أن من حق المواطن الفلسطيني توفير النزاهة ومبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص، وحصوله على الخدمات العامة بفاعلية ومساواة ."كما أشارت الخطة إلى أنه "في ظل وجود فساد، تتضاءل قدرة الدولة على تحقيق أهدافها التنموية ذات الصلة برفاه المواطن، وتأمين المساواة، وتحقيق العدالة، وبناء دولة القانون."

وإذا تحدثنا عن العلاقة بين حقوق الإنسان والفساد في تشريعات حقوق الإنسان وتشريعات مكافحة الفساد فإن أبرز وأحدث أعمال تشريعات السلطة الوطنية الفلسطينية ذات العلاقة بالفساد، هو قانون مكافحة الفساد 2005 وتعديلاته، والتشريعات المشار إليها في هذا القانون، والقرار بقانون بشأن مكافحة غسل الأموال لسنة 2007وتعديلاته وقانون المخابرات العامة، و أبرز التشريعات الفلسطينية ذات العلاقة بحقوق الإنسان، هو باب الحقوق والحريات الوارد في القانون الأساسي

الفلسطيني لسنة 2002، والتشريعات المتفرعة عنها، والمحكومة بها، كمثل قانون الإجراءات الجزائية، وقانون العقوبات، والتشريعات القضائية، وتشريعات الصحة والعمل.

المحور الثاني

تأثير الفساد على حقوق الإنسان

ينعكس أثر الفساد على كافة حقوق الإنسان، ورغم ظهور أثره بشكل أوضح على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الا انه قد يطول الحقوق المدنية والسياسية كذلك، فمثلا من حق الإنسان التمتع بالحق في التعليم، ومن واجبه الا يحصل على هذا الحق بانتهاكه لحقوق الآخرين التعليمية، كما لو حصل على منحة دراسية خارج البلد رغم عدم استحقاقه، و بعد دفعه رشوة لأحد الموظفين.

وفي مثال آخر: قد يحدث الفساد في كافة إجراءات تعيين الموظفين في مجال التعليم، وقد يحدث الفساد في الحق في التعليم من المعلم الذي يمنح طالبا درجات أعلى من غيره من الطلبة، لسبب غير عادل، هذه الأمثلة وغيرها الكثير، التي قد تعطي صورة عن الفساد الذي يمكن أن يقع في الحق في التعليم، ويؤدي إلى المس بهذا الحق.

كما قد يمس الفساد بحق الانسان في العمل، فلا يتم تطبيق إجراءات عمل موحدة في تفتيش مؤسسات العمل، فحسب القانون، يتوجب أن تقوم أجهزة التفتيش في وزارة العمل، بالتأكد من تطبيق المؤسسات الخاصة للشروط التي ينص عليها قانون العمل، فعندما لا يقوم مفتش العمل ببيان أوجه المخالفة في هذه المؤسسة أو تلك، نتيجة علاقته بصاحب المؤسسة، فإن من شأن ذلك أن يوقع حالة من انتهاك للحق في العمل، التي يمكن أن ترقى إلى جريمة الفساد، وهذا ما يحدث بالفعل، بالنسبة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

من جانب اخر،، قد يشكل تهديدا للحق في الحياة عندما يتم التلاعب في مواصفات السلع والخدمات وجودتها ، وعندما يتم تسويق سلعة ضارة بصحة الإنسان، أو عندما لا تتم الرقابة على

مواصفات البناء، أو لاتتم الرقابة على خدمة الكهرباء، أو لا تتم مساءلة من يوقع أخطاء طبية بحق إنسان لأسباب غير عادلة.([5])

كما أن الفساد قد يطال مجال سيادة القانون و القضاء و النيابة العامة وضباط الشرطة، وقد يؤدي إلى انتهاك الحق في المساواة أمام القانون والقضاء، وانتهاك حق الانسان في محاكمة عادلة، و يقوض إمكانية وصول الفئات المحرومة من كمثل رشوة القاضي لكي يحكم لصالح الراشي، أو قيام ضابط أمن باعتقال أشخاص على غير وجه شرعي ، ويسهم في خلق ثقافة الافلات من العقاب، كمثل رشوة القاضي من أجل الإفراج عنهم، أو رشوة صحفي لحجب أو نشر أخبار معينة مضللة .

وقد أوضح تقرير صادر عن مجلس حقوق الانسان في العام 2015 أنه يمكن إقامةِ صلة بين حقوق الانسان الاساسية والفساد حيث أن :

أ. انتهاك لحقوق الانسان بسبب فعل من أفعال الفساد.

ب. و انتهاك حقوق الإنسان بسبب تدابير مكافحة الفساد.

و ان كان هذا التقرير يركز في بحثه على آثار الفساد المباشرة على حقوق الانسان، وبالطبع دون إهمال الآثار المؤثرة على حقوق الإنسان الناتجة عن التدابير المتخذة لمكافحة الفساد، ولا سيما إذا طبقت الدعوى الجنائية.

ونخلص هذا المحمور بما يلي" تأثير الفساد على حقوق الإنسان" :

1- تعزيز سياسة التمييز بين الناس في الحقوق: ان الفساد يعزز من المحسوبية والواسطة ويدخل العلاقات الشخصية في عملية اتخاذ القرارات ورسم السياسات من قبل المؤسسات الرسمية تجاه الناس مما يضعف بشكل حقيقي سلطة إنفاذ القانون وبالتالي يفضي الى منهج تمييزي بين الناس في مجالات عدة منها الحق في المشاركة العامة، والحق في الوصول الى المعلومة، وغياب العدالة

---

[5]() غانم النجار، بحث بعنوان "العلاقة بين مكافحة الفساد وحقوق اإلنسان"، منشور في "كتاب ضد الفساد"، الكويت: جمعية الشفافية، 2016. وتطبيقا لما جاء في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦المعنون "مجلس حقوق الإنسان".

الاجتماعية، والتأثير على سير العدالة والحق في محاكمة عادلة، والتأثير في الحصول تكافؤ الفرص والتنمية، وضرب مفاهيم الشفافية والمساءلة والمحاسبة وأيضا الحق التعليم، والحق في الصحة وتوزيع مكتسبات التنمية التي تؤثر على الحق في مستوى معيشي لائق وغيرها. وان هذه الآثار التمييزية ستخل بالولاء الوطني وقد تفضي الى تفشي العنف والإقصاء المجتمعي.

2. التأثير السلبي الكبير على الفئات الأكثر عرضة للانتهاك: فأمام ما تم ذكره من حدوث تمييز وضعف حكم القانون بسبب الفساد فإن ذلك سيؤدي الى حدوث انتهاكات كبيرة قد تطال الفئات الأكثر احقية في الرعاية والمساعدة لا سيما النساء والأطفال والمسنين والفقراء والأشخاص ذوي الاعاقة وغيرهم. ان الفساد يؤدي الى تحويل الخدمات والانصراف عن الفئات الأكثر عرضة للانتهاك الى فئات اخرى ذات مصالح ونفوذ كبيرين وبشكل غير قانوني ولا يخدم حقوق الإنسان والتي يكون من اول ضحاياها الفئات الأكثر عرضة للانتهاك. كما ان ذلك قد يفضي الى استغلال هذه الفئات من قبل قوى متنفذة ومن القائمين على تنفيذ البرامج الخدمية والأشخاص المكلفين بإنفاذ القانون، والتي قد تصل الى ممارسة العنف عليها كالضرب والعنف الجنسي والاستغلال وسوء المعاملة وذلك بسبب غياب المساءلة والمحاسبة، حيث ان انتشار الفساد وغياب معايير النزاهة سيقلل من الرقابة على المؤسسات الرسمية والخاصة والأشخاص مقدمي الخدمات.

3. التأثير على الخدمات والبرامج للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: ان انتشار الفساد سيؤدي الى عدم ايلاء طائفة الحقوق هذه لا سيما التعليم والصحة وبرامج التنمية الاجتماعية ومكافحة البطالة الاهتمام الكافي في برامج الحكومة، حيث ستتردى كثيرا نوعية الخدمات المقدمة للناس، مما سيزيد من مستوى الفقر وتعميق الفجوة بين الطبقات الفقيرة والغنية وبالتالي تراجع دور الدولة الاجتماعي (دولة الرفاه) لصالح فئات اقتصادية وقوى سياسية وطنية او دولية. وعليه فإن القيم التي تتبناها الدولة ستتغير من دولة ترعى العدالة الى دولة ترعى التمييز ولكن بغطاء قانوني بالإضافة الى تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة دون العمل على تحقيق التوازن بينهما، وبالتالي ستكون الوسائل البديلة للحصول على الحقوق عبر البرامج الخدمية من قبل الدولة بواسطة الرشوة. كما ان ذلك سيزيد من ارتفاع معدلات الجريمة مما سيؤثر ذلك مرة اخرى على كلفة البرامج الموجهة لمحاربة هذه الجرائم، ويكون بذلك هو تحويل الميزانيات الخاصة بالرعاية الاجتماعية الى ميزانية خاصة لمعالجة الآثار السلبية لبرامجها الفاسدة.

4. الحقوق المدنية والسياسية: يؤدي الفساد الاداري الى اضعاف المشاركة السياسية مما يؤدي بدوره الى ان تختزل مثل هذه المشاركة على الفئات التي تمتلك الثروة وعناصر القوة الاقتصادية مستندة الى تحالف اجتماعي مع بعض القوى الاجتماعية والتي قد تكون قوى مناهضة لقيم الديمقراطية اصلا وتكون هذه الفئات على اتصال مباشر مع مراكز صنع القرار.

وعندما يتفشى الفساد، فإن القرارات التي تتخذها ادارات المناصب العامة لن تراعي الصالح العام. ونتيجة لذلك، فإن الفساد قد يلحق الضرر بمشروعية النظام الديمقراطي والى فقدان الدعم الجماهيري للمؤسسات الديمقراطية، وتفتر همة الناس عن ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية وعن المطالبة باحترام هذه الحقوق. وتكثر حالات تزوير الانتخابات ويتسلل بالطبع الفساد حتى في تمويل الأحزاب السياسية، الأمر الذي قد يشكل خطرا كبيرا ليس فقط على الحقوق الإنسانية بل على السيادة الوطنية ايضا.

وبعد دراستنا لهذه القضية ارتأينا أن نرفع التوصيات التالية:

أولا: ضرورة أن تقوم دولة فلسطين، كعضو في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بالمطالبة بتعديل الاتفاقية، وفقا للإجراءات والأسس التي ترسمها الاتفاقية، و اضافة نص صريح يدعو الدول الأعضاء إلى الاهتمام بالربط الصريح بين حقوق الإنسان والفساد، و أن لا تؤدي التدابير والإجراءات المتخذة في مكافحة الفساد، إلى إيقاع انتهاكات بحقوق الإنسان.

ثانيا: ضرورة أن يتم إضافة نص إلى قانون مكافحة الفساد الفلسطيني، وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ضمن الأحكام العامة للقانون، ينص على ضرورة أن لا يؤدي الإغراق في التدابير والإجراءات المتخذة لمكافحة الفساد إلى انتهاك حقوق الإنسان .

ثالثا: من أجل تمكين المواطن من ممارسة دور رقابي على الجهات الرسمية التي تقدم الخدمات، و المكلفة بإعمال حقوق الإنسان المختلفة، والكشف أو الحد من صور الفساد التي تكتنفها، فإنه من الضروري العمل بجد على إصدار قانون خاص بالاطلاع على المعلومات والحصول عليها.

رابعا: ضرورة توجه الإعلام إلى التثقيف بأهمية الربط بين حقوق االإنسان ومكافحة الفساد، والإشارة إلى الأثر الإيجابي المتأتي من عملية الربط باتجاه الحد من الفساد من جهة، والحد من انتهاكات حقوق الإسان من جهة أخرى.

خامسًا: ضرورة التوفيق بين مسائل مختلفة مثل العام والخاص؛ وحقوق الإنسان والتدابير الفعالة في مجال مكافحة الفساد؛ ومصلحة المتهمين والمصلحة العامة؛ والحصول على المعلومات والحق في الخصوصية.

سادساً: - ضمان نجاح المحاكمات دون انتهاك حقوق الإنسان.

سابعاً: على المؤسسات التعليمة ان تقدم مساقا اجباريا في كل الجامعات الفلسطينية يعزز مفهوم مكافحة الفساد من أجل الحفاظ على حقوق الانسان وصون كرامته.

د. جميلة زيد "السناوي"

أستاذ مساعد في قسم القانون الجنائي في جامعتي (القدس وبيرزيت) فلسطين.

mobile: 00972597033489

E-mail: jamela_zead@yahoo.co